

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت
البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

تقرير مراقب الحسابات المستقل

صفحة	
4	بيان المركز المالي المجمع
5	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر المجمع
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
7	بيان التدفقات النقدية المجمع
39 – 8	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد قمنا بالبيانات المالية المجمعة لشركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2022، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في إبداء رأينا.

التأكيد على أمر

من دون التحفظ على رأينا، نود أن نشير إلى إيضاح رقم (26) فيما يتعلق بحق انتفاع أرض مستأجرة من قبل المجموعة، وموطنه لدى الشركة الزميلة.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديراتنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأنها لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي أمر التدقيق الهام الذي قمنا بتحديدده وكيفيه معالجتها له في إطار تدقيقنا.

تقييم العقار الاستثماري

بلغت قيمة العقار الاستثماري كما في 31 ديسمبر 2022 مبلغ 1,420,000 دينار كويتي (2021: 1,420,000 دينار كويتي)، إن تقييم العقار الاستثماري هي من أمور التدقيق الهامة لأنها تتضمن آراءً وأحكاماً مهمة والتي تعتمد بشكل كبير على التقديرات المحاسبية. إن سياسة المجموعة المتبعة هي أن يتم تقييم العقار الاستثماري مرة واحدة على الأقل في السنة من قبل مقيمين مستقلين مرخص لهم. إن هذه التقييمات، من ضمن أمور أخرى، تتم على أساس الافتراضات، مثل تقدير إيرادات التأجير، أسعار الخصم ومعدلات الإشغال، ومعرفة السوق ومخاطر المطورين والمعاملات التاريخية. لغرض تقدير القيمة العادلة للعقار الاستثماري، قام المقيمون باستخدام طريقة رسملة الدخل، أخذين بالاعتبار طبيعة وإستخدام العقار الاستثماري. لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم الصادرة من قبل المقيمين المرخص لهم وركزنا على مدى كفاية الإفصاحات عن العقار الاستثماري كما هو مبين في إيضاح رقم (9) حول البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن المعلومات الأخرى تتكون من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2022، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لم نحصل على التقرير السنوي للمجموعة والذي يشمل أيضاً تقرير مجلس الإدارة، قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على تلك التقارير بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متطابقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين لنا من خلال عملنا أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء مادية، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك ضمن تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب الإفصاح عنه فيما يتعلق بهذا الشأن. إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى، كما أننا لا نعبر عن أي رأي تدقيق حولها.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة الأم مسؤولة عن تقييم قدرتها على تحقيق الاستمرارية، والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك. إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناءً على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجارب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وتقدير ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شك جوهري حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، فإن علينا أن نشير ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية المجمعة، أو تعديل رأينا في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفقوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. إننا مسؤولون عن التوجيه، والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة متضمنة أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر علي استقلاليتنا، أو حيثمت وحدثت، والحماية منها.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير التدقيق ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جداً، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطغى على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك بحسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة الواردة في تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأنها قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي المجمع للشركة الأم أو نتائج أعمالها، فيما عدا امتلاك المجموعة لعقارات استثمارية وممارسة نشاط التاجير غير المنصوص عليه في النظام الأساسي للشركة الأم.

برأينا كذلك، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي المجمع للشركة الأم أو نتائج أعمالها.



نايف مساعد البزيع

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
5 مارس 2023

نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات
مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامّة) وشركاتها التابعة
بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2021	2022	إيضاحات	الموجودات
			الموجودات المتداولة:
4,062,273	2,565,034	3	نقد ونقد معادل
1,090,296	3,072,276	4	ودائع لأجل
4,495,511	4,973,648	5	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
241,375	163,776	6	مستحق من أطراف ذات صلة
757,990	80,850	7	مخزون
10,647,445	10,855,584		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة:
34,972	34,972		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
6,023,828	6,797,486	8	إستثمار في شركة زميلة
1,420,000	1,420,000	9	عقار إستثماري
3,106,521	5,533,122	10	ممتلكات وعقارات ومعدات
2,531,136	2,015,042	11	موجودات حق الاستخدام
406,889	406,889		شهرة
13,523,346	16,207,511		مجموع الموجودات غير المتداولة
24,170,791	27,063,095		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة:
210,781	-		بنوك دائنة
350,000	-		أقساط عقود تمويل إجارة
1,058,000	1,058,000	12	قروض لأجل
608,845	439,019	13	مطلوبات عقود الإيجار
2,981,658	3,323,485	14	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
2,206,621	2,907,394	6	مستحق إلى أطراف ذات صلة
7,415,905	7,727,898		مجموع المطلوبات المتداولة
			المطلوبات غير المتداولة:
3,876,183	6,096,525	12	قرض لأجل
2,281,411	1,976,600	13	مطلوبات عقود الإيجار
1,114,245	1,063,141	15	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
7,271,839	9,136,266		مجموع المطلوبات غير المتداولة
14,687,744	16,864,164		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية:
10,000,000	10,000,000	16	رأس المال
1,520,581	1,520,581	17	إحتياطي إجباري
(1,056,623)	(1,056,623)	19	أسهم خزانة
402,450	402,450		أثر التغير في حقوق ملكية شركات تابعة
(3,828,110)	(3,411,967)		خسائر متراكمة
7,038,298	7,454,441		مجموع حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
2,444,749	2,744,490		الحصص غير المسيطرة
9,483,047	10,198,931		مجموع حقوق الملكية
24,170,791	27,063,095		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

طارق إبراهيم محمد الوائلي
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

مساعدة إبراهيم الهولي
رئيس مجلس الإدارة

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامّة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2021	2022	إيضاحات	
			الإيرادات:
3,071,726	854,277		المبيعات
11,071,752	10,331,863		إيرادات الخدمات
618,065	1,081,435		إيرادات الإيجارات
14,761,543	12,267,575		
			التكاليف:
(1,618,420)	(681,640)		تكلفة المبيعات
(8,807,511)	(7,877,126)		تكلفة الخدمات
(615,475)	(628,711)		تكلفة الإيجارات
(11,041,406)	(9,187,477)		
3,720,137	3,080,098		مجمّل الربح
			المصاريف والأعباء:
(1,559,839)	(1,439,491)		تكاليف الموظفين
(309,194)	(33,123)	5 - ب	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
(351,628)	(408,243)	10	استهلاك
(491,184)	(468,382)	11	إطفاء موجودات حق الاستخدام
(181,230)	(54,897)		مصاريف بيعية وتسويقية
(2,066,310)	(502,231)	21	مصاريف عمومية وإدارية
(4,959,385)	(2,906,367)		مجموع المصاريف والأعباء
(1,239,248)	173,731		ربح (خسارة) التشغيل
558,108	773,658	8	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة
4,000	-	9	ربح غير محقق من عقار استثماري
34,000	-		ربح بيع عقار استثماري
15,437	43,490		إيرادات فوائد
(336,233)	(415,831)		مصاريف تمويلية
(7,992)	8,500		فروقات عملة أجنبية
14,701	208,736		أرباح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
-	64,597	15	مخصص مكافأة نهاية الخدمة لم يعد له ضرورة
-	(116,902)	20	مستحقات ضريبية
75,221	135,027	22	إيرادات أخرى
(882,006)	875,006		ربح (خسارة) السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة
-	(6,516)		ضريبة دعم العمالة الوطنية
-	(2,606)		حصة الزكاة
(882,006)	865,884		ربح (خسارة) السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر
(882,006)	865,884		مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة
			الخاصة بـ:
(1,260,313)	416,143		مساهمي الشركة الأم
378,307	449,741		الحصص غير المسيطرة
(882,006)	865,884		
فلس	فلس		
(14)	4.62	23	ربحية (خسارة) السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
-	4.38	23	ربحية السهم المخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة المعادن والصناعات التحويلية – ش.م.ك. (عامه) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم								
مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	المجموع الجزئي	خسائر متراكمة	أثر التغير في حقوق ملكية		إحتياطي إجباري	رأس المال	
				شركة تابعة	أسهم خزانه			
10,675,053	2,376,442	8,298,611	(2,567,797)	402,450	(1,056,623)	1,520,581	10,000,000	الرصيد كما في 1 يناير 2021
(882,006)	378,307	(1,260,313)	(1,260,313)	-	-	-	-	مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
(310,000)	(310,000)	-	-	-	-	-	-	توزيعات مدفوعة إلى الحصص غير المسيطرة
9,483,047	2,444,749	7,038,298	(3,828,110)	402,450	(1,056,623)	1,520,581	10,000,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021
865,884	449,741	416,143	416,143	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
(150,000)	(150,000)	-	-	-	-	-	-	توزيعات مدفوعة إلى الحصص غير المسيطرة
10,198,931	2,744,490	7,454,441	(3,411,967)	402,450	(1,056,623)	1,520,581	10,000,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2021	2022	إيضاحات	
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
(882,006)	875,006		ربح (خسارة) السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة
			التسويات:
309,194	33,123	5 - ب	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
(558,108)	(773,658)	8	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة
(4,000)	-	9	ربح غير محقق من عقار استثماري
351,628	408,243	10	استهلاك
491,184	468,382	11	إطفاء موجودات حق الاستخدام
(9,180)	-	13	إعفاءات عقود إيجار
252,447	145,863	15	صافي مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(14,701)	(208,736)		أرباح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
-	(292)		ربح من إلغاء عقد إيجار
(34,000)	-		ربح بيع عقار استثماري
(15,437)	(43,490)		إيرادات فوائد
336,233	415,831		مصاريف تمويلية
223,254	1,320,272		
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
780,509	(511,260)		مديون وأرصدة مدينة أخرى
159,601	77,599		مستحق من أطراف ذات صلة
(16,640)	677,140		مخزون
1,250,683	444,830		مستحق إلى أطراف ذات صلة
(1,745,372)	332,705		دائون وأرصدة دائنة أخرى
652,035	2,341,286		التدفقات النقدية الناتجة من العمليات
(160,165)	(196,967)	15	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
491,870	2,144,319		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(13,527)	(1,981,980)		ودائع لأجل
(1,833,069)	(2,837,809)	10	المدفوع لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات
24,416	211,701		المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
15,437	43,490		إيرادات فوائده مستلمه
(1,806,743)	(4,564,598)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
210,781	(210,781)		صافي الحركة على بنوك دائنة
3,139,337	2,220,342		صافي الحركة على قروض لأجل
(620,000)	(350,000)		المدفوع من أقساط عقود تمويل إيجار
(410,100)	(542,280)	13	المدفوع من مطلوبات عقود الإيجار
(310,000)	(150,000)		توزيعات مدفوعة للحصص غير المسيطرة
(120,620)	(44,241)		مصاريف تمويلية مدفوعة
1,889,398	923,040		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
			صافي (النقص) الزيادة في نقد ونقد معادل
574,525	(1,497,239)		صافي الحركة علي نقد محتجز
-	(9,351)		نقد ونقد معادل في بداية السنة
2,880,959	3,455,484		نقد ونقد معادل في نهاية السنة
3,455,484	1,948,894	3	

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1- تأسيس ونشاط الشركة الأم

إن شركة المعادن والصناعات التحويلية "الشركة الأم" هي شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة الأم بموجب عقد تأسيس تحت رقم 113/ جلد (17) بتاريخ 10 يونيو 1987، وتعديلاته اللاحقة وأخرها ما تم التأشير عليه بالسجل التجاري تحت رقم 12320 بتاريخ 21 يونيو 2022. حيث تم تعديل النظام الأساسي للشركة الأم (المادة 23)، وفقاً لاجتماع الجمعية غير العادية المنعقد في 30 مايو 2022، حيث تمت الموافقة على تمديد صلاحيات مجلس الإدارة على النحو التالي "لمجلس الإدارة أوسع صلاحيات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تتطلبها إدارة الشركة وفقاً لأهدافها، ولا توجد قيود على هذه السلطة إلا على النحو المنصوص عليه في القانون، النظام الأساسي للشركة الأم أو قرارات الجمعية العامة." يجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة، رهنها، تقديم الكفالات، التعاقد على القروض، التحكيم، التسوية، أو التبرعات".

إن الأنشطة الرئيسية للشركة الأم هي:

- شراء وبيع الآليات والمركبات والناقلات المستعملة والخردة وقطع غيارها ومستلزماتها والمعادن بأنواعها ومشتقاتها وما ينتج عنها وتمثيل الشركات المتخصصة في ذلك.
- شراء وبيع خردة المنازل والمشروعات الصناعية والتجارية بما يشمل ذلك من الأدوات المنزلية والآلات ومخلفات البناء المعدنية وغيره من الخردة المتوافرة محلياً.
- تقطيع وتصنيف المخلفات والخردة وتخزينها وبيعها محلياً وخارجياً.
- إستيراد الآلات والمواد الأولية اللازمة لإعادة إنتاج وتقطيع وتخزين الخردة.
- القيام بكافة أعمال التجارة والتصدير والإنتاج المتعلقة بأغراض الشركة الأم داخل دولة الكويت وخارجها.
- إنشاء الصناعات المكملية لتجارة وإنتاج الخردة أو المساهمة في هذه المشاريع.
- إدارة وتطوير مناطق بيع وشراء وإنتاج وتصنيع المواد الخردة والمواد المستعملة والصناعات المكملية داخل وخارج دولة الكويت.
- القيام بكافة أعمال الهدم والإزالة للمنشآت وتمثيل الشركات المتخصصة في هذا المجال.
- إقامة وإدارة المزايدات المتعلقة بأغراض الشركة الأم محلياً وعالمياً وتمثيل الشركات في هذا المجال.
- إستغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة الأم عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
- المساهمة في التأسيس أو التملك الجزئي للشركات الصناعية وشركات الإدارة الصناعية محلياً ودولياً.
- تطوير وتهئية وإنشاء وإدارة وتشغيل المناطق الصناعية والحرفية.
- القيام بتنفيذ كافة أعمال النقل والتجميع للقمامة والنفايات والإنقاذ والإستفادة منها داخل وخارج دولة الكويت.
- القيام بتنفيذ كافة أنواع تعهدات ومناقصات النظافة لجميع الجهات داخل وخارج دولة الكويت.
- القيام بتنفيذ كافة أنواع أعمال وخدمات تنظيف وحماية وتحسين البيئة من التلوث داخل وخارج دولة الكويت.
- إنشاء أو إدارة أو صيانة محطات المجاري ورمي القمامة والأنقاض بأنواعها والإتجار بالمواد الناتجة من ذلك داخل وخارج دولة الكويت.
- إنشاء الصناعات لتدوير النفايات والأنقاض والمخلفات البيئية داخل وخارج دولة الكويت (وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للصناعة).

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو: ص.ب 4520 الصفاة - 13045 دولة الكويت.

إن الشركة الأم مملوكة بنسبة 66.48% من قبل شركة أجيلتي للمخازن العمومية - ش.م.ك. (عامه) (الشركة الأم الرئيسية) المدرجة في بورصة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 5 مارس 2023. إن البيانات المالية المجمعة المرفقة خاضعة للمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم. حيث لها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

أ - أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والعقارات الاستثمارية التي تدرج بالقيمة العادلة.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرية والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرية والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم (2 - د). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير كما في 1 يناير 2022 وبيانها كالتالي:

إشارة مرجعية إلى الإطار المفاهيمي - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) تهدف التعديلات إلى استبدال الإشارة المرجعية إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر في عام 1989، بالإشارة المرجعية إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر في 29 مارس 2018 دون تغيير متطلباته بشكل كبير.

أضافت التعديلات أيضاً استثناءً لمبدأ الاعتراف بالوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) لتجنب إصدار الأرباح أو الخسائر المحتملة في "اليوم الثاني" والتي تنشأ عن المطلوبات والمطلوبات المحتملة التي قد تندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21) "الرسوم والضرائب"، إذا تم تكديدها بشكل منفصل.

في الوقت نفسه، التعديلات أيضاً توضح التوجيهات الحالية في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) للموجودات المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإشارة المرجعية إلى إطار إعداد البيانات المالية وعرضها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 وتطبق بأثر مستقبلي. لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - "الممتلكات والعقارات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود"
التعديل يحظر على المنشآت الخصم من تكلفة أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات، أي متحصلات من بيع تلك البنود المنتجة أثناء وضع هذا الأصل موضع التشغيل وجعله جاهز للتشغيل وفق الطريقة التي حددتها الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكاليف تجهيزها في الأرباح أو الخسائر.

إن هذا التعديل ساري المفعول لفرات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 ويجب تطبيقه بأثر رجعي على بنود الممتلكات والعقارات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد الفترة الأولى المعروضة، عندما تقوم المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة. لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) - "العقود المثقلة بالالتزامات: تكاليف إتمام العقد"
يحدد هذا التعديل التكاليف التي يجب على المنشأة إدراجها عند تقييم ما إذا كان العقد مثقلاً بالالتزامات أو يحقق خسائر.

تطبق التعديلات "طريقة التكلفة ذات الصلة المباشرة". تتضمن التكاليف المرتبطة مباشرة بعقد تقديم سلع أو خدمات كلاً من التكاليف الإضافية وتوزيع التكاليف المرتبطة مباشرة بأنشطة العقد. إن التكاليف العمومية والإدارية لا تتعلق مباشرة بالعقد ويتم استبعادها ما لم يتم تحميلها صراحة على الطرف المقابل بموجب العقد.

إن التعديل ساري المفعول لفرات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022. لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - "الرسوم ضمن اختبار (10٪) لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية"
يوضح هذا التعديل الرسوم التي تقوم المنشأة بإدراجها عند تقييم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الالتزام المالي الأصلي. إن هذه الرسوم لا تتضمن إلا الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الغير. تقوم المنشأة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديل للمرة الأولى.

إن هذا التعديل ساري المفعول للفرات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. لم يكن هناك تعديل أو تأثير على المطلوبات المالية للمجموعة. لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تتطلب بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للمرة الأولى في 2022، ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. لم تتم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد.

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تغير متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية حيث تستبدل التعديلات جميع حالات مصطلح "السياسات المحاسبية الجوهرية" بـ "معلومات السياسة المحاسبية الهامة". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية هامة إذا، عند النظر إليها جنبًا إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في البيانات المالية للمنشأة، فمن المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية.

كما تم تعديل الفقرات المؤيدة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية هامة بسبب طبيعة تلك المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى لو كانت المبالغ غير مادية. ومع ذلك، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هامة في حد ذاتها.

تسري التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر ويتم تطبيقها بشكل مستقبلي. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف تقديرات المحاسبة

إن التعديلات تستبدل تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية" بتعريف "التقديرات المحاسبية". بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في البيانات المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس".

لقد تم حذف تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية". ومع ذلك، احتفظ المجلس بمفهوم التغييرات في التقديرات المحاسبية في المعيار مع الإيضاحات التالية:

- لا يعتبر التغيير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة تصحيحًا لخطأ.
- إن تأثيرات التغيير في أحد المدخلات أو أسلوب القياس المستخدم لتطوير التقدير المحاسبي هي تغييرات في التقديرات المحاسبية إذا لم تكن ناتجة عن تصحيح أخطاء فترات سابقة.

إن التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 للتغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة، مع السماح بالتطبيق المبكر. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على المجموعة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - "تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة"

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020، تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب - أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لشركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامه) والشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

نسبة الملكية %		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	اسم الشركات التابعة
2021	2022			
100	100	تجارة عامة ومقاولات	دولة الكويت	شركة المعادن الوطنية للتجارة والمقاولات - ش.ش.و.
100	100	تجارة عامة ومقاولات	دولة الكويت	شركة المعادن العمومية للتجارة والمقاولات - ش.ش.و.
100	100	تجارة عامة ومقاولات	دولة الكويت	شركة المعادن القابضة - ش.ش.و. وشركاتها التابعة:
70	70	تجارة عامة ومقاولات	دولة الكويت	- الشركة المتحدة للخدمات الهندسية - ذ.م.م.
100	100	تجارة عامة ومقاولات	دولة الكويت	- شركة كاوش المتحدة للتجارة العامة و المقاولات - ش.ش.و.
60	60	تنظيف الطرق والمباني والمدن ومقاولات نظافة	دولة الكويت	شركة المحيط الفضي - علي حسين وشركاه - ذ.م.م. وشركتها التابعة:
60	60	تجارة عامة ومقاولات	دولة الكويت	- شركة المركز الفني للتجارة العامة - ذ.م.م.

إن الشركات التابعة (المستثمر فيها) هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فانه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة لنسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالأخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقبية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. وتحديداً، يتم إدراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراؤها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الأم على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة، بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وكل بند من بنود الدخل الشامل الأخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

يتم المحاسبة عن التغيير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغيير في السيطرة كعامله ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغييرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالاتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المترجمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج - تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول المالية

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:

- كانت من المتوقع تحققها أو تنوى المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ به لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ به بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

د - الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقيات التعاقدية.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في المركز المالي المجمع النقد والنقد المعادل، الودائع لأجل، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، البنوك الدائنة، أقساط عقود تمويل إجارة، مطلوبات عقود الإيجار، المستحق من / إلى أطراف ذات صلة، القروض لأجل والدائنين.

• الموجودات المالية

الاعتراف المبدي

يتم الاعتراف بمشترىات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للمجموعة أو شراؤه من قبل المجموعة. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تصنيف الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدي ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر.

- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر.
- أدوات مالية بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر.

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالشركة بإدارة موجودات المجموعة وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارتها لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كان يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة "اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط" عندما يتم تحديد نموذج الأعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليتين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

إن النقد والنقد المعادل، الودائع لأجل، المدينين التجاريين، إستثمارات مرابحة والمستحق من أطراف ذات صلة تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

1. النقد والنقد المعادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

2. ودائع لأجل

إن ودائع لأجل يتم إيداعها لدى بنوك ولها فترة إستحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر.

3. مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف بمدينيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا مخصص الانخفاض في القيمة.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر

تقوم المجموعة بقياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند التوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بأداة الدين ضمن نموذج الأعمال الذي يتحقق هدفه عن طريق الحصول على تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الموجودات المالية.
- اجتياز الشروط التعاقدية للأصل المالي اختبار معايير سداد المبلغ الأصلي وفوائده.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، يتم الاعتراف بأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية حتى يتم إلغاء الاعتراف بالأصل أو إعادة تصنيفه، عند إلغاء الاعتراف، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يعاد تبويبها من حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

عند الاعتراف المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة أو مقابل محتمل ناشئ عن دمج الأعمال. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك الجزء الخاص بالعملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد.

إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تبويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية المسعرة، غير المسعرة، النقد والمحافظ ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان المركز المالي المجمع.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط القياس بالتكلفة المطفأة أو من خلال الدخل الشامل الآخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ما لم تقم المجموعة بتصنيف الاستثمار في الأدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عند الاعتراف المبدئي (كما هو موضح أعلاه).

- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين المستوفية إما شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقل بشكل جوهري عدم تطابق في القياس أو الاعتراف ("عدم تطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر عليهم على أسس مختلفة. لم تصنف المجموعة أي أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح البيع و الناتجة من الاستبعاد، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية وأدوات الدين المسعرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي المجمع.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وللموجودات المالية تحمل بالتكلفة المطفأة. أدوات الملكية لا تخضع لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة لأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى - الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) - الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) - الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدر.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط. تشمل المعلومات التطلعية التي تم النظر فيها الإمكانية المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مديرو المجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

بالنسبة للمدينين التجاريين والمدينين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الاعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

● المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلية.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية:

- 1- مقابل محتمل للمستحوذ في عملية دمج الأعمال،
- 2- محتفظ بها لغرض المتاجرة أو
- 3- تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة.

ومع ذلك، بالنسبة للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بمبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية الخاص بالتغيرات في مخاطر الائتمان لتلك المطلوبات في الدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بالمبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للمطلوبات في الأرباح أو الخسائر. التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر الائتمان للمطلوبات المالية يعترف بها في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر لكن يتم تحويلها إلى الأرباح المرحلة عند استبعاد المطلوبات المالية.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على النحو المبين أعلاه لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الدائنون

يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنون التجاريون الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الإعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

الإقتراض

يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم إحتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال فترة الإقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

يتم الاعتراف بالرسوم المدفوعة للحصول على القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند إنتهاء، إلغاء أو تقادم الإلتزام مقابل تلك المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبدل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الإلتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الإعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الأرباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

هـ - المخزون

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقدمة أو بطيئة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الإعتيادي مخصوماً منه تكاليف الإنجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقدمة وبطيئة الحركة بناء على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

و - العقارات الاستثمارية

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض إكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدثت بها التغير.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند إستيعادها أو سحبها نهائياً من الإستخدام ولا يوجد أية منافع إقتصادية مستقبلية متوقعة من الإستبعاد. ويتم إحتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في إستخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيلياً لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الإستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه.

في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقاً للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

ز - الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة يتم تسجيل الإستثمارات وفقاً لطريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الإستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعليا حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الإستثمارات المصنفة كإستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة فيما عدا إذا كان على المجموعة إلزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الإستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الإستثمار لتحديد أي إنخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الإقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الإستثمار في الشركة الزميلة قد إنخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضرورياً، الإعتراف بأي إنخفاض في قيمة الإستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختيار إنخفاض في القيمة لكامل القيمة الدفترية للإستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم المجموعة بإحتساب مبلغ الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم إدراج أي عكس لانخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقاً القيمة القابلة للاسترداد للإستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية إستثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للإستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

ح - الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في مجموع المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحصص غير المسيطرة وأي حصص محتفظ بها سابقاً عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والإلتزامات المحتملة كما في تاريخ عملية الإقتناء. تظهر الشهرة مبدئياً كأصل بالتكلفة ولاحقاً يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض المتراكمة في القيمة.

إذا كان هناك زيادة في صافي القيمة العادلة لحصصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والالتزامات عن التكلفة، فإن المجموعة مطالبة بإعادة تقييم القياس والتحديد لصافي الموجودات ومراجعة قياس تكلفة الإقْتناء، ومن ثم إدراج قيمة الزيادة المتبقية بعد إعادة التقييم مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجموع.

لغرض التأكد من وجود انخفاض في قيمة الشهرة، فإنه يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الإنقاع من عملية الدمج. تتم مراجعة وحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها سنويا أو بصورة أكثر تكرارا عند وجود دليل على انخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدة بقيمة انخفاض القيمة، ومن ثم يتم تخفيض باقي الموجودات في نفس الوحدة بشكل نسبي طبقا للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة توليد النقد ويتم إستبعاد جزء من العمليات بداخل هذه الوحدة، فإن الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة تمثل جزءاً من القيمة الدفترية لهذه العمليات، وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن إستبعاد هذه العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد.

ط - ممتلكات وعقارات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من إستخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصا الإستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم إستبعاد تكلفتها وإستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجموع. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات والمعدات لتحديد الإنخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدر، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم إحتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبند الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

سنوات	مباني
20 - 10	تحسينات مواقع
10	آلات ومعدات
10 - 5	وسائل نقل
5 - 3	أثاث ومعدات مكاتب
5 - 3	

يتم إدراج الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ بالتكلفة. يتم تصنيف هذه الفئات الملائمة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند إنجازها.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الإستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الإعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الإستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ي - إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل مفرد، لأنه لا يولد تدفقات نقدية مستقلة عن الأصول الأخرى. يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرّة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترية بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترية الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجموع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ك - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي و عقود الموظفين. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ل - توزيعات الأرباح للمساهمين

تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجموع.

م - رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ن - أسهم الخزانة

تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين "إحتياطي أسهم الخزانة"، ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الإحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوالي.

تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الإحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم إحتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

س - إيرادات العقود المبرمة مع العملاء

يتم الاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق المجموعة نموذجًا من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:

- الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية: تحديد الالتزامات التعاقدية في العقد - إن الالتزام التعاقدية هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة إستحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على الالتزامات التعاقدية في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام تعاقدي، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام تعاقدي في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة إستحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام التعاقدية.
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالالتزامات التعاقدية.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الآراء، مع الأخذ في الإعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة، وللمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالالتزامات التعاقدية التي لم يتم تليبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجمع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكديدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

مبيعات البضاعة

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم الاعتراف بإيرادات بيع البضائع في وقت محدد عندما أو كلما يتم تحويل السيطرة على البضاعة من المجموعة للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة كبيرة، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع. ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد.

تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

إيرادات ومصروفات الفوائد

تحتسب إيرادات ومصروفات الفوائد، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

إيرادات التوزيعات

يتم تحقق إيرادات التوزيعات عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات.

الإيجارات

يتم تحقق إيرادات الإيجارات عند اكتسابها، على أساس نسبي زمني.

الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ع - المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام.

لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ف - تكاليف الإقتراض

إن تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الإقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للإستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للإستخدام أو البيع. إن إيرادات الإستثمارات المحصلة من الإستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم إستغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للإسترداد. يتم إدراج كافة تكاليف الإقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع في الفترة التي يتم تكديدها فيها. إن تكاليف الإقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تكبدتها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال.

ص - عقود الإيجار

المجموعة كمؤجر

تصنف عقود الإيجار (ان وجدت) على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. تصنف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تمويلية. إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن إيجار يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على إستخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في إستخدام الأصل.

(1) عقد الإيجار التمويلي

إن المبالغ المستحقة من المستأجرين تحت عقد الإيجار التمويلي يتم إدراجها كمدينين بقيمة صافي استثمار المجموعة في عقد الإيجار. يتم توزيع الإيراد من عقود الإيجار التمويلية على فترات مالية بحيث تعكس نسبة عائد دوري ثابت على صافي استثمار المجموعة القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.

(2) عقد الإيجار التشغيلي

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات لعقد الإيجار التشغيلي يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد تأجيري أو يتضمن تأجير، في تاريخ بداية العقد. تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات التأجير التي تكون فيها الطرف المستأجر.

(1) موجودات حق الاستخدام

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام قيمة مطلوبات عقد التأجير المعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد التأجير المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد التأجير، يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تتعرض موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

2) مطلوبات عقد التأجير

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات عقد التأجير ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد التأجير المقرر سدادها خلال فترة عقد التأجير. وتتضمن دفعات عقد التأجير الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافر التأجير مستحقة ودفعات عقد التأجير المتغيرة تعتمد على مؤشر أو سعر وكذلك المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشتمل دفعات عقد التأجير على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد التأجير. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو سعر كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة سعر الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد التأجير لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

3) عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة

تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود التأجير قصيرة الأجل على لعقود تأجير ممتلكاتها ومعداتنا (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود تأجير موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود تأجير المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير على عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة التأجير.

ق - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة التابعة والزميلة والمحول إلى الإحتياطي الإجباري وأي خسائر متراكمة. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي خلال السنة. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 لعدم وجود ربح يخضع لاحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

ر - ضريبة دعم العمالة الوطنية

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم في أرباح الشركات الزميلة والشركات التابعة غير المجمعة المدرجة في بورصة الكويت وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في بورصة الكويت وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة في بورصة الكويت، وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

ش - حصة الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

ت - العملات الأجنبية

تفيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغيير في القيمة العادلة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

إن الشهرة والتغير في القيمة العادلة الناتجة عن عمليات شراء شركات أجنبية يتم التعامل معها كموجودات ومطلوبات الشركات الأجنبية ويتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الإقفال.

ث - الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد إلزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداً بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

خ - معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

ذ - الآراء والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والإفتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وإفتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ - الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

1- تحقق الإيرادات

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - س) يتطلب آراء هامة.

2- تحديد تكاليف العقود

إن تحديد التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد معين أو الخاصة بأنشطة العقد بشكل عام يتطلب آراء هامة. إن تحديد تكاليف العقود لها تأثير هام على تحقق الإيرادات المتعلقة بالعقود طويلة الأجل. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) لتحديد تكاليف العقود وتحقق الإيرادات.

3- تصنيف الأراضي

عند اقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناءً على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأراضي:

1. عقارات قيد التطوير:

عندما يكون غرض المجموعة في تطوير الأراضي بهدف بيعها في المستقبل، فإن كلاً من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كعقارات قيد التطوير.

2. أعمال تحت التنفيذ:

عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو استخدامها في المستقبل، فإن كلاً من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

3. عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة:

عندما يكون غرض المجموعة بيع الأراضي خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة.

4. عقارات استثمارية:

عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

4- مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص مخزون

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لإحتساب الانخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

5- تصنيف الموجودات المالية

عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المضافة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).

6- تحقق السيطرة

تراعي الإدارة عند تحديد وجود السيطرة على الشركة المستثمر فيها ما إذا كان لديها سيطرة واقعية على تلك الشركة، وذلك إذا ما كانت تملك أقل من 50% من حقوق التصويت بها. إن تحديد الأنشطة المعنية الخاصة بالشركة المستثمر فيها ومدى إمكانية قيام الشركة الأم باستغلال سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها يتطلب آراء هامة.

7- تقييم التأثير الجوهري

عند تحديد التأثير الجوهري على الشركة المستثمر بها، تأخذ الإدارة في الاعتبار ما إذا كان للمجموعة القدرة على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها إذا كانت المجموعة تملك نسبة أقل من 20% من حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها. يتطلب التقييم آراء هامة تتمثل في النظر في تمثيل المجموعة في مجلس إدارة الشركة المستثمر بها والمشاركة في عمليات صنع السياسة والمعاملات الجوهرية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.

8- الحصص غير المسيطرة بنسب مادية

تعتبر إدارة المجموعة أن أي حصص غير مسيطرة بنسبة 5% أو أكثر من حقوق ملكية الشركة التابعة ذات الصلة كحصص مادية.

9- عقود التأجير

تشمل الآراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير.
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس.
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً).
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها.
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب.
- تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

ب- التقديرات والإفتراضات

إن الإفتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1- القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة

تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2- الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك

ترجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

3- انخفاض قيمة الشهرة

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة بشكل سنوي على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للأصل أو لوحة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لإحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

4- مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص مخزون

إن عملية تحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتألف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

5- تقييم العقارات الاستثمارية

تقوم المجموعة بفيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، حيث يتم استخدام طريقتين أساسيتين لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:

1. رسملة الدخل، والتي يتم بها تقدير قيمة العقار استناداً إلى الدخل الناتج منه، حيث يتم احتساب هذه القيمة على أساس صافي الدخل التشغيلي للعقار مقسوماً على معدل العائد المتوقع من العقار طبقاً لمعطيات السوق، والذي يعرف بمعدل الرسملة.
2. تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

6- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد، والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

7- عقود التأجير

- إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكيد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:
- تقدير مدة عقد التأجير.
 - تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات التأجير.
 - تقييم ما إذا كان موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمته.

3- نقد ونقد معادل

2021	2022	
3,693,484	1,515,034	نقد في الصندوق ولدى البنوك
368,789	1,050,000	ودائع بنكية قصيرة الأجل
4,062,273	2,565,034	
(606,789)	(616,140)	ناقصاً: أرصدة نقد وحسابات بنكية محتجزة
3,455,484	1,948,894	نقد ونقد معادل كما في بيان التدفقات النقدية المجمع

بلغ معدل الفائدة الفعلي على الودائع البنكية قصيرة الأجل 4% (2021: 1%) سنوياً، تستحق هذه الودائع تعاقدية بمعدل 92 يوم (2021: 31 يوم).

كما في 31 ديسمبر 2022، يوجد نقد بمبلغ 616,139 دينار كويتي (2021: 606,789 دينار كويتي) محتجز مقابل خطابات ضمان (إيضاح 25).

4- ودائع لأجل

تراوح معدل العائد الفعلي على الودائع لأجل 2.125% إلى 4.250% سنوياً (2021: 1.125% إلى 1.250% سنوياً). وتستحق هذه الودائع بمعدل 185-390 يوم (2021: 185 يوم).

إن ودائع لأجل بمبلغ 885,412 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2022 (2021: 869,415 دينار كويتي) مرهونة مقابل خطابات ضمان (إيضاح 25).

5- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2021	2022	
10,796,390	11,122,103	مدينون تجاريون (أ)
(8,275,948)	(8,252,759)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب)
<u>2,520,442</u>	<u>2,869,344</u>	صافي المدينين التجاريين
897,734	1,782,847	دفعات مقدمة لموردين
(845,191)	(845,191)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب)
<u>52,543</u>	<u>937,656</u>	صافي الدفعات المقدمة لموردين
1,197,570	805,186	محجوز ضمان (أ)
(470,845)	(329,308)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب)
<u>726,725</u>	<u>475,878</u>	صافي محجوز الضمان
440,000	-	صافي المستحق من بيع عقار استثماري
353,168	403,800	مصرفات مدفوعة مقدماً
116,519	103,475	تأمينات مستردة
221,333	109,844	موظفون مدينون
64,781	73,651	أخرى
<u>4,495,511</u>	<u>4,973,648</u>	

أ- مدينون تجاريون ومحجوز ضمان

إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحمل فائدة، ويتم تسويتها عادة خلال 90 يوم.

بالنسبة للمدينين التجاريين ومدينو محجوز ضمان ودفعات مقدمة لموردين تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لإحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث أن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينين التجاريين ومدينو محجوز الضمان على أساس مجمع وتجميعها على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتواريخ الاستحقاق.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى نموذج الدفع للمبيعات على مدى الـ 48 شهر السابقة، أو تقادم العملاء على مدى 1 إلى 5 سنوات قبل 31 ديسمبر 2022 و 1 يناير 2022، على التوالي والخسائر الائتمانية التاريخية المقابلة لتلك الفترة. يتم تعديل المعدلات التاريخية لتعكس العوامل الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية التي تؤثر على قدرة العميل على سداد المبلغ المستحق. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية المجمعة.

لم يطرأ أي تغيير على أساليب التقدير أو الافتراضات المهمة خلال السنة الحالية. قامت المجموعة بإعادة احتساب معدلات الخسائر الائتمانية المتوقعة لعملائها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

يتم شطب المدينين التجاريين عندما لا يتوقع إستردادها. كما أن عدم السداد خلال 365 يوماً من تاريخ الفاتورة وعدم دخول المجموعة في إنفاقيات سداد بديلة يعتبر مؤشر على عدم توقع إسترداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنه يتم إعتباره إئتمان قد إنخفضت قيمته.

يوضح الجدول التالي تفاصيل المخاطر المتعلقة ببند مدينون تجاريون ودفعات مقدمة لموردين ومحجوز ضمان والذي تم بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. نظراً لأن تجربة الخسائر الائتمانية التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماطاً مختلفة بشكل كبير للخسائر بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسائر على أساس تواريخ الاستحقاق السابقة لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفة.

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامّة)
وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

		تأخر سدادها				
		أكثر من 365 يوم	181 - 365 يوم	91 - 180 يوم	أقل من 90 يوم	
المجموع	منخفضة القيمة					2022
	%100	%26.73	%1.39	%5.02	%2.27	معدل خسائر الائتمان المتوقعة
13,710,136	9,128,419	808,940	990,484	208,620	2,573,673	إجمالي القيمة الدفترية
9,427,258	9,128,419	216,228	13,773	10,478	58,360	خسائر الائتمان المتوقعة
		تأخر سدادها				
		أكثر من 365 يوم	181 - 365 يوم	91 - 180 يوم	أقل من 90 يوم	
المجموع	منخفضة القيمة					2021
	%100	%45.34	%7.56	%6.30	%2.37	معدل خسائر الائتمان المتوقعة
12,891,694	9,183,323	676,259	344,984	312,267	2,374,861	إجمالي القيمة الدفترية
9,591,984	9,183,323	306,615	26,089	19,673	56,284	خسائر الائتمان المتوقعة

كما في 31 ديسمبر 2022، بلغت أرصدة مدينون تجاريون ودفعات مقدمة لموردين ومجوز ضمان التي تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها 2,205,892 دينار كويتي (2021: 1,333,510 دينار كويتي). إن هذه الأرصدة متعلقة بعدد من العملاء المستقلين ومؤسسات حكومية الذين ليس لهم سابقة في عدم السداد.

ب- مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

إن الحركة على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة هي كما يلي:

2021	2022	
9,312,819	9,591,984	الرصيد في بداية السنة
309,194	33,123	المحمل خلال السنة
(30,029)	(197,849)	المستخدم خلال السنة
9,591,984	9,427,258	الرصيد في نهاية السنة

6- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات صلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة، كالمساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا، الشركة الزميلة، شركات تحت السيطرة المشتركة، وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات تم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة.

إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع

المجموع		شركات				
2021	2022	أطراف ذات صلة أخرى	تحت سيطرة مشتركة	شركة زميلة	مساهم رئيسي	
241,375	163,776	162,376	-	1,400	-	مستحق من أطراف ذات صلة
26,998	82,868	82,868	-	-	-	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(2,206,621)	(2,907,394)	-	(65,197)	-	(2,842,197)	مستحق إلى أطراف ذات صلة
(288,250)	(538,690)	-	(358,690)	-	(180,000)	مصاريف مستحقة
(2,884,500)	(5,451,600)	-	(5,451,600)	-	-	قرض لأجل (إيضاح 12)

إن الأرصدة المستحقة من / إلى أطراف ذات صلة لا تحمل فائدة ولا يوجد لها تواريخ إستحقاق محددة.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين المنعقدة في 25 يونيو 2021، على عقد تسهيل قرض قابل للتحويل إلى أسهم، بحد أقصى 10,000,000 دينار كويتي من شركة أجيلاي الدولية للاستثمارات - ذ.م. (شركة تابعة للشركة الأم الرئيسية). خلال السنة الحالية، سحبت الشركة الأم منه مبلغ 2,567,100 دينار كويتي. يستحق هذا القرض خلال 60 شهراً تبدأ من تاريخ 12 أبريل 2021، نقداً أو إذا اختار المقرض تحويله إلى أسهم عادية (إيضاح 12)، ويحمل معدل فائدة بنسبة 4% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي.

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة

2021	2022	شركات تحت سيطرة مشتركة	مساهم رئيسي	
108,250	224,490	224,490	-	مصاريف تمويلية
71,333	75,791	-	75,791	مصاريف عمومية وإدارية
				مزايا أفراد الإدارة العليا:
2021	2022			
515,060	526,229			مزايا قصيرة الأجل
18,600	24,113			مزايا نهاية الخدمة
533,660	550,342			

7- مخزون

2021	2022	
381,307	113,713	قطع غيار ومواد خردة ومخلفات - مواد أولية
1,129,418	724,541	مواد خردة ومخلفات - تامة الصنع
50,907	46,238	بضاعة بالمخازن
1,561,632	884,492	
(803,642)	(803,642)	يطرح: مخصص مخزون تالف وبطيء الحركة
757,990	80,850	

8- استثمار في شركة زميلة
 يمثل هذا البند حصة ملكية في شركة تنمية وتطوير العقار - ذ.م.م. ("ريدكو")، وهي شركة تعمل في إدارة وتطوير العقار بمختلف أنواعه، ومن أهم المشاريع التي اهتمت بها الشركة، مشروع إدارة العقارات الكائنة في منطقتي أمغرة وميناء عبدالله، والتي تستغلها الشركة الأم بموجب عقدها مع الهيئة العامة للصناعة.

2021	2022	نسبة الملكية %		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	إسم الشركة الزميلة
		2021	2022			
6,023,828	6,797,486	%40	%40	تجارة عامة ومقاولات	دولة الكويت	شركة تنمية وتطوير العقار - ذ.م.م.

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

2021	2022	
5,465,720	6,023,828	الرصيد في بداية السنة
558,108	773,658	حصة المجموعة من نتائج الأعمال
6,023,828	6,797,486	الرصيد في نهاية السنة

إن ملخص البيانات المالية للشركة الزميلة هي كما يلي:

ملخص بيان المركز المالي

2021	2022	
		الموجودات:
1,259	779	الموجودات المتداولة
20,000,000	21,938,000	الموجودات غير المتداولة
20,001,259	21,938,779	مجموع الموجودات
		المطلوبات:
24,450	26,850	المطلوبات المتداولة
4,917,237	4,918,212	المطلوبات غير المتداولة
4,941,687	4,945,062	مجموع المطلوبات
15,059,572	16,993,717	صافي الموجودات
%40	%40	نسبة ملكية المجموعة
6,023,828	6,797,486	حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر

2021	2022	
9,955,345	1,938,000	التغير في القيمة العادلة لعقار استثماري
(8,556,400)	-	خسائر انخفاض في قيمة عقار استثماري
(3,675)	(3,855)	مصاريف أخرى
1,395,270	1,934,145	ربح السنة
-	-	الدخل الشامل الأخر
1,395,270	1,934,145	إجمالي الدخل الشامل للسنة
558,108	773,658	حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركة الزميلة

9- عقار استثماري

2021	2022	
2,342,000	1,420,000	الرصيد في بداية السنة
(926,000)	-	استبعادات
4,000	-	التغير في القيمة العادلة
1,420,000	1,420,000	الرصيد في نهاية السنة

- بلغت القيمة العادلة للعقار الاستثماري 1,420,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2022 (2021: 1,420,000 دينار كويتي)، والتي تم تقييمها من قبل مقيمين مستقلين ومعتمدين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية، باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

- لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقار الاستثماري، قام المقيمون باستخدام أسس التقييم الموضحة من البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقار الاستثماري:

2022			
القيمة العادلة	مستويات القياس للقيمة العادلة	أساس التقييم	فئة العقار الاستثماري
1,420,000	المستوى الثالث	رسملة الدخل	مبنى سكني
2021			
القيمة العادلة	مستويات القياس للقيمة العادلة	أساس التقييم	فئة العقار الاستثماري
1,420,000	المستوى الثالث	رسملة الدخل	مبنى سكني

- قامت إدارة المجموعة بالالتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقار الاستثماري.

- إن العقار الاستثماري مسجل باسم البنك المقرض مقابل أقساط عقود تمويل إجارة. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، قامت المجموعة بتسوية مبلغ أقساط عقود تمويل إجارة، وجاري تحويل ملكية العقار.

شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة)
 وشركاتها التابعة
 إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
 31 ديسمبر 2022
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

10- ممتلكات وعقارات ومعدات

التكلفة	مباني	مشروعات قيد التنفيذ	تحسينات مواقع	آلات ومعدات	مركبات	أثاث ومعدات مكتبية	المجموع
كما في 1 يناير 2021	99,995	1,040,930	-	665,807	1,807,648	48,432	3,662,812
إضافات	-	1,148,419	350,000	70,579	200,112	-	1,769,110
تكاليف اقتراض مرسلة	-	63,959	-	-	-	-	63,959
إستبعادات	-	-	-	(83,425)	(78,092)	-	(161,517)
كما في 31 ديسمبر 2021	99,995	2,253,308	350,000	652,961	1,929,668	48,432	5,334,364
إضافات	-	2,646,050	-	29,077	53,720	-	2,728,847
تكاليف اقتراض مرسلة	-	108,962	-	-	-	-	108,962
إستبعادات	-	-	-	(32,800)	(353,998)	-	(386,798)
تحويلات	373,276	(2,076,139)	-	1,702,863	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2022	473,271	2,932,181	350,000	2,352,101	1,629,390	48,432	7,785,375
الإستهلاك المتراكم							
كما في 1 يناير 2021	88,635	-	-	552,897	1,339,581	46,904	2,028,017
المحمل على السنة	1,372	-	14,583	50,153	285,202	318	351,628
المتعلق بالإستبعادات	-	-	-	(83,425)	(68,377)	-	(151,802)
كما في 31 ديسمبر 2021	90,007	-	14,583	519,625	1,556,406	47,222	2,227,843
المحمل على السنة	27,256	-	17,500	172,028	190,687	772	408,243
المتعلق بالإستبعادات	-	-	-	(30,669)	(353,164)	-	(383,833)
كما في 31 ديسمبر 2022	117,263	-	32,083	660,984	1,393,929	47,994	2,252,253
صافي القيمة الدفترية							
كما في 31 ديسمبر 2022	356,008	2,932,181	317,917	1,691,117	235,461	438	5,533,122
كما في 31 ديسمبر 2021	9,988	2,253,308	335,417	133,336	373,262	1,210	3,106,521

- إن إحدى مباني المجموعة مقام على أرض مستأجرة من الهيئة العامة للصناعة، بموجب عقد ينتهي بتاريخ 1 يوليو 2023، وهو قابل للتجديد باتفاق وعقد جديدين.
- إن المشروعات قيد التنفيذ تتمثل في مشروعات إنشاء محطة لمعالجة النفايات الإكلينيكية الناتجة عن المؤسسات العلاجية، ومبنى لمقر الشركة الأم في ميناء عبدالله.

11- موجودات حق الاستخدام

تقوم المجموعة بإستئجار مباني وأراضي. إن متوسط مدة عقود الإيجار من 5 إلى 10 سنوات.

إن الحركة على بند موجودات حق الإستخدام هي كما يلي:

المجموع	أراضي	مباني سكنية	
2,371,124	2,157,136	213,988	الرصيد كما في 1 يناير 2021
651,196	38,602	612,594	إضافات
(491,184)	(277,196)	(213,988)	الإطفاء المحمل على السنة
2,531,136	1,918,542	612,594	صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2021
(47,712)	-	(47,712)	عقود إيجار ملغاة
(468,382)	(277,197)	(191,185)	الإطفاء المحمل على السنة
2,015,042	1,641,345	373,697	صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2022

12- قروض لأجل

2021	2022	العملة	تاريخ الاستحقاق	
650,000	650,000	دينار كويتي	31 أغسطس 2023	قرض ممنوح من بنك محلي، يحمل فائدة بنسبة 2.5% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي.
1,399,683	1,052,925	دينار كويتي	30 يونيو 2025	قرض ممنوح من بنك محلي، يحمل فائدة بنسبة 3% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي.
2,884,500	5,451,600	دينار كويتي	12 أبريل 2026	قرض ممنوح من طرف ذي صلة، يحمل فائدة بنسبة 4% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي (أ)
4,934,183	7,154,525			

- إن الضمانات المقدمة للقروض هي حوالة حق عن إيرادات بعض العقود.

(أ) بتاريخ 12 أبريل 2021، أبرمت الشركة الأم عقد قرض مع شركة طرف ذي صلة (شركة تحت سيطرة مشتركة) (إيضاح 6)، بحد أقصى مبلغ 10,000,000 دينار كويتي، يتحمل فائدة بواقع 4% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي، يستحق السداد في تاريخ أي من الآتي يقع أولاً:
 أ -

- بعد إنقضاء خمس سنوات من تاريخ 12 أبريل 2021، أو

- عند حدوث تغيير في سيطرة الشركة الأم الرئيسية على الشركة الأم.

أ - ب:

- عند تسريع طلب السداد في حالة وقوع تعسر أو في حالة السداد المبكر.

إن القرض أعلاه قابل للتحويل إلى أسهم عادية بإستخدام سعر تحويل 100 فلس، في تاريخ السداد أو قبله، طبقاً لاختيار المقرض.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، قامت الشركة الأم بسحب مبلغ إضافي بقيمة 2,567,100 دينار كويتي من تسهيلات القرض الممنوح.

تم تصنيف القروض لأجل في بيان المركز المالي المجموع كما يلي:

2021	2022	
1,058,000	1,058,000	الجزء المتداول
3,876,183	6,096,525	الجزء غير المتداول
4,934,183	7,154,525	

13- مطلوبات عقود الإيجار

أن الحركة على بند مطلوبات عقود الإيجار خلال السنة كما يلي:

2021	2022	
2,550,977	2,890,256	الرصيد في بداية السنة
651,196	-	إضافات (إيضاح 11)
107,363	115,647	تكاليف تمويلية
(410,100)	(542,280)	مدفوعات
-	(48,004)	متعلق بعقود إيجار ملغاة
(9,180)	-	إعفاءات عقود إيجار
2,890,256	2,415,619	الرصيد في نهاية السنة

تم تصنيف مطلوبات عقود الإيجار كما يلي:

2021	2022	
608,845	439,019	الجزء المتداول
2,281,411	1,976,600	الجزء غير المتداول
2,890,256	2,415,619	

14- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2021	2022	
767,152	738,874	دائنون تجاريون
1,160,758	1,741,328	مصاريف مستحقة
35,553	59,478	دائنو موظفون
667,303	499,391	أجازات موظفين مستحقة
350,892	284,414	دفعات مقدمة من العملاء
2,981,658	3,323,485	

15- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2021	2022	
1,021,963	1,114,245	الرصيد في بداية السنة
252,447	210,460	المحمل على السنة
(160,165)	(196,967)	المدفوع خلال السنة
-	(64,597)	مخصص لم يعد له ضرورة
1,114,245	1,063,141	الرصيد في نهاية السنة

16- رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 100,000,000 سهم (2021: 100,000,000 سهم)، بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

17- إحتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة إلى الإحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يتجاوز رصيد الإحتياطي 50% من رأس المال. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الإحتياطي الإجباري نظراً لوجود خسائر متراكمة كما في نهاية السنة.

18- إحتياطي إختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة إلى الإحتياطي الإختياري. ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة. بناءً على قرار الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 1 مايو 2001 تم إيقاف التحويل للإحتياطي الإختياري.

19- أسهم خزانة

2021	2022	
9,899,225	9,899,225	عدد الأسهم
%9.89	%9.89	النسبة إلى الأسهم المدفوعة
940,426	494,961	القيمة السوقية (دينار كويتي)
1,056,623	1,056,623	التكلفة (دينار كويتي)

وفقاً لقرار هيئة أسواق المال بتاريخ 30 ديسمبر 2013، قامت إدارة الشركة الأم بتجميد جزء من الإحتياطي الإجباري بما يساوي رصيد أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2022. إن هذا الرصيد غير قابل للتوزيع طوال فترة إحتفاظ المجموعة بأسهم الخزانة.

20- مستحقات ضريبية

تلقت المجموعة طلب ربط للزكاة بتاريخ 21 أبريل 2022 من قبل وزارة المالية والمطالب فيه بمبلغ 116,902 دينار كويتي، والذي يمثل زكاة إضافية عن السنوات المالية المنتهية من 31 ديسمبر 2014 وحتى 31 ديسمبر 2018. قامت إدارة الشركة الأم بتقديم اعتراض لدى وزارة المالية بتاريخ 9 يونيو 2022 على أسس الربط المالي، وقامت الأخيرة برفض الاعتراض بتاريخ 25 يوليو 2022، وعليه قامت الشركة الأم بتقديم طعن أمام لجنة الطعون الضريبية لدى وزارة المالية بتاريخ 8 أغسطس 2022، والذي ما زال منظور أمام اللجنة.

21- مصاريف عمومية وإدارية

2021	2022	
143,490	70,193	مصاريف صيانة
23,920	25,340	إيجارات
1,555,738	198,939	أتعاب مهنية واستشارية
88,676	97,337	رسوم حكومية
21,416	7,006	ماء وكهرباء
16,301	28,968	اشتراكات
9,861	-	ضيافة
51,383	61,911	نظافة
155,525	12,537	أخرى
2,066,310	502,231	

22- إيرادات أخرى

2021	2022	
-	62,753	المحصل من تسوية دعوى قضائية
9,180	-	إعفاءات عقود إيجار
66,041	72,274	أخرى
75,221	135,027	

23- ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

يتم احتساب ربحية السهم المخفضة عن طريق تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة وذلك بافتراض وجود جميع الأسهم العادية المخفضة المتوقع إصدارها. وكذلك تعديل ربح (خسارة) السنة بالأثر المفترض في حال إصدار هذه الأسهم المخفضة المتوقعة.

إن المعلومات الضرورية لاحتساب ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة هي كما يلي:

2021	2022	
(1,260,313)	416,143	ربح (خسارة) السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم
108,250	216,633	تكاليف تمويل القرض القابل للتحويل (بعد خصم الضرائب)
(1,152,063)	632,776	
أسهم	أسهم	عدد الأسهم القائمة:
100,000,000	100,000,000	عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل
(9,899,225)	(9,899,225)	ناقصاً: المتوسط المرجح لأسهم الخزائنة
		المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة المستخدم في احتساب ربحية (خسارة) السهم الأساسية
90,100,775	90,100,775	تسويات متعلقة بالقرض القابل للتحويل
28,845,000	54,516,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم لربحية السهم المخفضة
118,945,775	144,616,775	
فلس	فلس	
(14)	4.62	ربحية (خسارة) السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
-	4.38	ربحية السهم المخفضة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

كما في 31 ديسمبر 2022، إن القرض لأجل القابل للتحويل إلى أسهم عادية (إيضاح 13) له أثر مخفف على ربحية السهم وتأثير غير مخفف على خسارة السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، نظراً لطبيعته.

24- الجمعية العامة السنوية والتوزيعات المقترحة

أوصى مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 5 مارس 2023، بعدم توزيع أرباح نقدية أو مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم بجلستها المنعقدة بتاريخ 30 مارس 2022، على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، كما تم الموافقة على عدم توزيع أرباح أو مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

25- الالتزامات المحتملة

يوجد على المجموعة كما في 31 ديسمبر، إلتزامات محتملة هي كما يلي:

2021	2022	
8,842,259	9,620,873	خطابات ضمان

إن بعض خطابات الضمان مضمونة مقابل نقد ونقد معادل، وودائع لأجل (إيضاحات 3، 4).

26- حق انتفاع

إن الشركة الأم تمتلك حق انتفاع القسيمة 85، بمنطقة ميناء عبدالله، بمساحة 548,437.5 متر مربع، مستأجرة من الهيئة العامة للصناعة، بموجب عقد مبرم بتاريخ 16 يوليو 2020 لمدة خمس سنوات ينتهي في 15 يوليو 2025، وموطنه لدى الشركة الزميلة - شركة تنمية وتطوير العقار - ذ.م.م.، بموجب كتاب توظيف معتمد من الهيئة العامة للصناعة.

27- المطالبات الفضائية

بتاريخ 13 يونيو 2017 قامت الشركة الأم بتقديم مطالبة مالية بقيمة 25,415,961 دينار كويتي (خمسة وعشرون مليوناً وأربعمائة وخمسة عشر ألفاً وتسعمائة وواحد وستون دينار كويتي)، والتي ما زالت قيد الدراسة لدى الهيئة العامة للصناعة ووزارة التجارة والصناعة، والتي أحالت الموضوع إلى مجلس الوزراء الموقر، وذلك لفحص اللجنة المختصة بتقدير التعويضات، حيث أن هذه المطالبة تستند إلى أحقية الشركة الأم بالتعويض (إعمالاً لمبدأ التعويض المقرر بموجب القانون رقم 105 / 1980 في شأن أملاك الدولة ولائحته التنفيذية، والمقرر كذلك بموجب العقد المبرم مع الهيئة العامة للصناعة بشأن استغلال القسيمة عقد رقم 27 / 2013 المؤرخ في 19 يونيو 2013 وما جاء تحديداً في المادة 13 منه)، ووفقاً لحالات مماثلة في نفس الموقع الجغرافي.

خلال اجتماع الشركة الأم مع الهيئة العامة للصناعة بتاريخ 29 سبتمبر 2019 تم الاتفاق على أن يتم توفير موقع بديل للشركة الأم لذي كان قائم به المبنى الإداري والمصنع وقسائم تشوين السكراب في جنوب أمغرة على أن يتم نقل موقع الشركة الأم للموقع الجديد بعد إيصال التيار الكهربائي واعتماد المخطط التنظيمي الخاص به. إلا أنه قامت الجهات الإدارية بإصدار قرار بتاريخ 25 يناير 2021، بإزالة وإخلاء الشركة الأم من موقعها من دون استكمال الاجراءات البديلة، والذي يمثل مخالفة لما تم الاتفاق عليه.

وبالتالي، أرأت الشركة الأم أن مخالفة الجهة الإدارية لهذا الاتفاق قد أصابها بإضرار على أثرها أعدت مطالبة مالية تكميلية لمطالبتها السابقة ليكون إجمالي المطالبة مبلغ وقدره 58,500,000 دينار كويتي (ثمانية وخمسون مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي).

تم رفع الأمر إلى الجهات القضائية، حيث بتاريخ 22 يونيو 2022، قضت محكمة أول درجة بقبول الدعوى شكلاً ورفضها من حيث المضمون. استأنفت الشركة الأم الحكم الصادر أمام محكمة الاستئناف، والتي قضت في جلستها بتاريخ 21 نوفمبر 2022، بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه من حيث المضمون وتأييد الحكم المستأنف.

توجد لدى الشركة الأم مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة ضد الغير ومن الغير ضد الشركة الأم، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي إدارة المجموعة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، وعليه، لم تقم المجموعة ببيع مخصصات إضافية عن هذه القضايا نظراً لوجود مخصصات كافية عنها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة المرفقة.

28- إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الإعتيادي، بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل، الودائع لأجل، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، البنوك الدائنة، أقساط عقود تمويل إجارة، مطلوبات عقود الإيجار، المستحق من / إلى أطراف ذات صلة، القروض لأجل والدائنين. ونتيجة لذلك، فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغير معدل فائدة الإقتراض:

2022			قروض لأجل
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الرصيد كما في 31 ديسمبر	الزيادة (النقص) في معدل الفائدة	
± 35,773	(7,154,525)	± 0.5%	
2021			أقساط عقود تمويل إجارة قروض لأجل
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الرصيد كما في 31 ديسمبر	الزيادة (النقص) في معدل الفائدة	
± 1,750	(350,000)	± 0.5%	
± 24,671	(4,934,183)	± 0.5%	

مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل في النقد لدى البنوك، الودائع لأجل، المدينين والمستحق من أطراف ذات صلة، كما يتم إثبات رصيد المدينين بالأساسي بعد خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

نقد لدى البنوك وودائع لأجل

إن النقد لدى البنوك والودائع لأجل الخاصة بالمجموعة والتي تقاس بالتكلفة المطفأة تعتبر منخفضة المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. كما أن النقد والودائع البنكية للمجموعة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير مادي للمجموعة، حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

المدنيون التجاريون ومحجوز ضمان ودفعات مقدمة لموردين

إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان يتأثر بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. إن الطبيعة التركيبية لقاعدة عملاء المجموعة، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالصناعة والدولة، والتي يعمل فيها العملاء، لها تأثير أقل على مخاطر الائتمان. تتم إدارة مخاطر الائتمان للعملاء من قبل كل وحدة عمل تخضع لسياسة المجموعة وإجراءاتها وضوابطها المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان للعملاء. تتم مراقبة الذمم المدينة للعملاء ومحجوز الضمان ودفعات مقدمة لموردين بشكل منتظم، ويتم تغطية أي شحنات إلى العملاء الرئيسيين بشكل عام بواسطة الاعتمادات المستندية المصدرة أو غيرها من أشكال التأمين الائتماني والتي يتم الحصول عليها من قبل البنوك ذات السمعة الائتمانية الجيدة والمؤسسات المالية الأخرى.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية لنقد لدى البنوك، الودائع لأجل، المدنين والمستحق من أطراف ذات صلة.

مخاطر العملة الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملة غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشترقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملة لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا تتعرض المجموعة حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع لأجل أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع. مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ بإحتياطي نقدية مناسبة وخطوط إئتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية

2022				
المجموع	أكثر من سنة	4 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	
7,154,525	6,096,525	956,000	102,000	قروض لأجل
2,415,619	1,976,600	439,019	-	مطلوبات عقود الإيجار
3,323,485	-	1,992,811	1,330,674	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
2,907,394	-	-	2,907,394	مستحق إلى أطراف ذات صلة
15,801,023	8,073,125	3,387,830	4,340,068	المجموع
2021				
المجموع	أكثر من سنة	4 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	
210,781	-	210,781	-	بنوك دائنة
350,000	-	350,000	-	أقساط عقود تمويل إجارة
4,934,183	3,876,183	1,058,000	-	قروض لأجل
2,890,256	2,281,411	608,845	-	مطلوبات عقود الإيجار
2,981,658	-	2,191,244	790,414	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
2,206,621	-	-	2,206,621	مستحق إلى أطراف ذات صلة
13,573,499	6,157,594	4,418,870	2,997,035	المجموع

مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتنوع القطاعات المستثمر فيها بمحفظة الاستثمارية ومراقبتها بشكل مستمر وفقاً لتقدير إدارة المجموعة فإن تكلفة الإستثمارات تقارب قيمتها الدفترية.

29- قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

31 ديسمبر 2022		
المجموع	المستوى الثالث	
34,972	34,972	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,420,000	1,420,000	عقارات استثمارية
1,454,972	1,454,972	الإجمالي
31 ديسمبر 2021		
المجموع	المستوى الثالث	
34,972	34,972	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,420,000	1,420,000	عقارات استثمارية
1,454,972	1,454,972	الإجمالي

لم تتم أي تحويلات ما بين مستويات قياس القيمة العادلة خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

يتم تقدير القيمة العادلة للمطلوبات المالية بخصم فترات الإستحقاق التعاقدية المتبقية بسعر الفائدة الحالي في السوق المتاحة للمطلوبات المالية المماثلة.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة، عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام المعدلات المتاحة حالياً للديون بشروط مماثلة، مخاطر الائتمان وأجال الاستحقاق المتبقية.

إن أساس تقييم العقارات الاستثمارية هو القيمة العادلة. يتم إعادة تقييم العقارات الاستثمارية سنوياً بناءً على مقيم مستقل ومعتمد لديه خبرة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها.

تستند تقييمات العقارات الاستثمارية إلى عائد الإيجار لعقارات مماثلة في نفس الموقع والحالة، والتي تخضع لعقود إيجار مماثلة مع الأخذ في الاعتبار معدلات الإشغال وعوائد الاستثمار.

فيما يلي بيان بالمدخلات غير الملحوظة وتحليل الحساسية للموجودات المقاسة كمستوى ثالث:

بيان	المدخلات غير الملحوظة	النطاق المتوسط	تحليل الحساسية
عقار استثماري	عائد الإيجار	7.65%	إن أي زيادة أو نقص في المدخلات غير الملحوظة ستؤدي بالتبعية إلى زيادة أو نقص في القيمة العادلة مع ثبات كافة العوامل الأخرى.

30- معلومات القطاع

إن المجموعة مقسمة إلى أقسام تشغيلية لإدارة أنشطتها المختلفة. وتمارس المجموعة نشاطها في دولة الكويت فقط. ولأغراض عرض القطاع الرئيسي، قامت إدارة المجموعة بتصنيف منتجات وخدمات المجموعة إلى القطاعات التشغيلية التالية:

أ - معالجة وتدوير النفايات

يشمل إستيراد الآلات والمواد الأولية اللازمة لإعادة إنتاج وتقطيع وتصنيف المخلفات والخردة وتخزينها وبيعها داخل دولة الكويت وخارجها، بالإضافة إلى تقطيع، تدوير النفايات البلاستيكية والأنقاض والمخلفات البيئية والإتجار بالمواد الناتجة من ذلك، ويشمل إعادة التدوير والمعالجة والتخلص من النفايات المعدنية والبلاستيكية والطبية.

ب - قسم الخدمات - أعمال خدمات وصيانة ومقاولات تكييف

يشمل صيانة المعدات واللوازم الفنية والمولدات الكهربائية وخدمات التنظيف والأنابيب المعدنية وصيانة أسقف المنشآت وإقامة الجسور والكباري ومقاولات تنظيف ومقاولات صحية وبيع وشراء مساحيق التنظيف وأعمال معدات الإطفاء وأجهزة انذار الحريق ومقاولات تكييف وتبريد الهواء وصيانتها.

ج - قسم الخدمات - تنظيف

يشمل تنظيف الطرق والمباني وكذلك مقاولات نظافة المدن كما يشمل أيضاً الخدمات الأمنية.

د - أخرى

يشمل هذا البند الاستثمارات بأنواعها، الشهرة والأنشطة التأجيرية ونشاطات أخرى.

إن التفاصيل المالية للقطاعات أعلاه والتي تحتوي على المعلومات الأولية للقطاع هي كما يلي:

2021		2022		
مطلوبات القطاع	موجودات القطاع	مطلوبات القطاع	موجودات القطاع	
11,544,237	7,426,932	14,777,435	10,106,347	معالجة وتدوير النفايات
2,862,697	9,359,012	1,817,826	8,692,509	قسم الخدمات - أعمال خدمات وصيانة
237,640	963,473	237,232	1,069,948	ومقاولات تكييف
43,170	6,421,374	31,671	7,194,291	قسم الخدمات - تنظيف
14,687,744	24,170,791	16,864,164	27,063,095	أخرى

2021		2022		
نتائج القطاع	إيرادات القطاع	نتائج القطاع	إيرادات القطاع	
465,983	1,639,989	199,797	623,437	قسم النفايات - تقطيع المعادن
(210,729)	1,431,737	(117,204)	230,841	قسم النفايات - تدوير النفايات البلاستيكية
(222,137)	394,572	(123,772)	1,093,309	قسم النفايات - النفايات الطبية
1,138,316	9,339,430	1,339,979	7,939,418	قسم الخدمات - أعمال خدمات وصيانة
92,030	1,337,750	119,371	1,299,135	ومقاولات تكييف
(2,145,469)	618,065	(552,287)	1,081,435	قسم الخدمات - تنظيف
(882,006)	14,761,543	865,884	12,267,575	أخرى

31- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن المجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، تتكون إجمالي الموارد المالية مما يلي:

2021	2022	
210,781	-	بنوك دائنة
350,000	-	أقساط عقود تمويل إجارة
4,934,183	7,154,525	قروض لأجل
2,890,256	2,415,619	مطلوبات عقود الإيجار
8,385,220	9,570,144	إجمالي الاقتراض
(4,062,273)	(2,565,034)	يخصم: نقد ونقد معادل
(1,090,296)	(3,072,276)	يخصم: ودائع لأجل
3,232,651	3,932,834	صافي الديون
9,483,047	10,198,931	مجموع حقوق الملكية
12,715,698	14,131,765	إجمالي الموارد المالية
%25	%28	نسبة الدين إلى الموارد المالية